

بالدليل وغيره ولو كان المتناول له دون النازل كما في شيخ الاسلام زكريا
من الشافعية والشيخ نور الدين الطبراني من الحنفية والشيخ برهان الدين
الدميري من المالكية والشيخين من الحنابلة قال العلامة ابن قاسم
واذا قرأ الحاكم غير المتناول له فليس له الرجوع على النازل بما دفعه السيد
ما لم يشرط عليه تقديره فيها من الحاكم محوره **قوله** واذا تزوج الزوج اي
ولو قبلا وغير مكلف **قوله** جديدة اي ولو يتجدد عقدها عند مفارقتها
فلم تكن عند ثلاث مثالا ثم طلقها ثم تكهها وجب عليه لها سبع ليال
اربعه بقية الاول والثلاثة للثاني ان كانت ثيبا واما لو طلقها بعد الثلاث
ثم تكهها فالقياس انه يجب لها سبع وزيادة على ما بقي لها مع الاول ان كانت
بكر او حرة ذلك في الثيب انما قال العلامة الرمي واللاحق الجمعية
تو ذكر الاشخاص انه لو تزوج جديدتين ليس في تكاثره عنهن وجب
لها حق الزفاف وحمل عليهما ولو ازيد القسم لهما والعدد المذكور واجب على
الزوج لتزول الحسنة بينهما ولو بدد البكر ان حياها اكثر وجب مائة مائة
كما يتبين لان الحسنة لا تزول بالمفارقة ولو زادت البكر على السبع ولو اختارها
او الثيب على الثلاث بغير اختيارهما فقصي الزائد للباقيات **قوله**
حتم اي وهو **قوله** ولو كانت امة اي او صغيرة محملة للوطي او نحو تقار
قوله بسبع ليال اي مع ايامها وغيره بالليالي نظرا لاصلها ورجوع عليه
فيها الخروج للجمعة والجماعة وغيرها بغير اذنها وقال العلامة الخطيب
ينبغي ان يلقى في التابع العادة فلا يجرم فيه ما ذكره وحكمة السبع كونها
عدد ايام الدنيا لان غيرها تكرر لها **قوله** متواليمة لم يقرب متصلة لانها
لست على الفور مالم يرد الدور فتم ان **قوله** بكر اي حقيقة ولو غورا او
حكيم الثيب بغير وطى او مخلوقة كذلك **قوله** بثلاث اي لانها المدة الشرعية
قوله ويقضي ما قرره للباقيات اي ويقضيه مقرراتنا اذ اذوا **قوله**

نشوز المرأة

نشوز المرأة اي ظهرت امارته كالعنف او عوس في وجهه او خروج من منزله
بالاعتداء او منعه من الاستمتاع بها او اجتراله بكلام خشن وليس طمعا
في اللذات قبله كما انما اثار اليه الشارح في بعض افراده حيث قال وليس الشدة للزوج
من النشوز فتأمل **قوله** انى الله هو جزف للمثناة التمتية اذ هو قنامل **قوله** في الحق
الواجب اي على ما ابي وهو العاشرة بالمعروف **قوله** في الافع هو للمعتد **قوله** فان
است من الايام يعني الامتناع من العودة الى الطاعة اي استمرت عليه **قوله**
في مقصدها بغير الجرم اقص من قصورها فبها **قوله** وهو قرانها وقيل وطها والغرض
بالكسر في كل كتاب بمعنى مكتوب ووجهه قرش وهو قرش ايضا تسمية بالمصدر
قوله ويجوز انها بالكلام جمل وكذا هو ان غيرها **قوله** بغير عند رعي اي لغير
المفجور او فسقه او صلاح دين احدهما فيجوز فوق الثلاث ولو جمع الدهر كما ذكره
الشارح فقال عن الروضة واقره **قوله** بتكرره منها ليس قبل له الضرب وان لم
يتكرر النشوز على المعتد لكن محل جزوات افادتها **قوله** في الاضرب **قوله** ضرب
ناديب اي فلا يكون مباحا وعلى الوجه والمها لك فلو ضربها وادخلها بسبب
النشوز وادعت هي عدمه فالقول قوله بالنسبة لجزا الضرب لا بالنسبة لسقوط
النفقة والنفقة **قوله** الخالفة اي الهامتها او التي تضي من اعضابها او واسها
قوله وجب الغرم اي عليه بمقابلة ما تلف من دية او قيمة او قودا او رشا او حوطة
او نحو ذلك لان ضرب الناديب مشروط بالامانة العاقبة وازدالك فارغ عدم
طلب العقوبة في تاديب المصفر **قوله** ويسقط الخ قال شيخنا مصنف السقوط صحتها
عدم الوجوب لان السقوط فرع الوجوب او غلب ما في الاصل على ما يتنازلنا **قوله**
بالنشوز اي بما مر ولو في التناوب او فصل قنامل **قوله** قسمها اي في ذلك الدور
وما يعرض مادامت ناشزة وان لم تأثم بالنشوز كصغيره وعونها مالم ترجع قبل نوبتها
قوله ونفقة نهاي وتسقط مونت من نفقة وكسوة وسكني وادم والنفقة تطيق
غيرها بالنشوز جزء من اليوم ولو في اخره وان عادت فيه الى الطاعة وكذا كسوة

نشوز المرأة